

# الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «عقارات الكويت» توزع أرباحها النقدية منتصف أبريل

قالت شركة عقارات الكويت إنها سوف تبدأ توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% (5 فلوس لكل سهم) اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 13 أبريل الجاري لدى الشركة الكويتية للمقاصة. وحققت الشركة أرباحاً خلال عام 2014 قدرها 7,12 ملايين دينار تقريباً (نحو 23,7 مليون دولار) مقابل أرباح بحدود 6,7 ملايين دينار لعام 2013 (نحو 22,3 مليون دولار)، بارتفاع في الأرباح بحوالي 6%.

## رئيس الهيئة أكد في أول مقابلة له بعد تعديل القانون أن تنفيذ تسييل الأسهم المرهونة لدى البنوك بيد هيئة الأسواق

# الحجرف: هيئة أسواق المال أقوى رقابياً وتنظيمياً.. وبمعايير عالمية

## المضاربة تغلب على اليوم الأول لما بعد التعديلات السيولة تقفز 65%

حول الأسهم الصغيرة والمتوسطة، حيث حصلت على نحو 65% من إجمالي، جراء زيادة الإقبال على أسهم لها طابع مضاربي، في حين حصلت الأسهم الكبيرة التي تدخل ضمن مكونات مؤشر كويت 15 على نحو 35% من السيولة. واستطاع السوق أن ينهي تعاملات أمس على تباين أداء مؤشرات، حيث ارتفع المؤشر السعري بفضل النشاط المضاربي بنسبة 0,4% إلى 6277 نقطة رابحاً 22 نقطة، بينما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,4%، خاسراً 1,8 نقطة بإقواله عند 425 نقطة. كما هبط مؤشر «كويت 15» بنحو 0,8% خاسراً 8,5 نقاط ببلوغه 1020 نقطة.

شريف حمدي

كان لواقع إقرار تعديلات قانون أسواق المال انعكاس إيجابي على أداء سوق الكويت للأوراق المالية في تعاملات أمس، حيث تجلى هذا في الارتفاع اللافت في قيمة التداول التي اقتربت من مستوى 20 مليون دينار ارتفاعاً من نحو 12 مليون دينار أول من أمس بنسبة ارتفاع تصل إلى 65%. وربط المتعاملون بالسوق بشكل إيجابي بين التعديلات المنتظرة، وبين عودة السيولة للسوق بشكل واضح، وعلى ما يبدو أن هذه الأجواء أعادت المضاربات على الأسهم الصغيرة، وهو ما يظهر من تركيز أغلب السيولة



د.تأيف الحجرف

### تطبيق التعديلات

في غضون 6 أشهر

### حرصنا على تقديم

### الرأي الفني في

### التعديلات لتحاكي

### أفضل الممارسات

### العالمية

### صانع السوق يصدر

### قبل 2015 حسب آلية

### متبعة عالمياً



### لا ضرائب على أرباح

### الشركات وعوادئ

### أي ورقة مالية

أحمد بومعري

في أول تعليق لهيئة أسواق المال الكويتية بعد تعديل قانونها أول من أمس، توقع رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال المدير التنفيذي د.تأيف الحجرف أن تنتهي هيئة الأسواق من تطبيق التعديلات في غضون 6 أشهر وإصدار اللائحة التنفيذية. وكان ملف التعديلات أكثر الملفات السياسية والاقتصادية حساسية في الأشهر الأخيرة، وشهد شداً وجذباً في السوق الكويتية لتعدد الأطراف فيه لكنه استطاع أن يعبر أول من أمس بإجماع نيابي - حكومي.

### ماراثون التعديلات

وقال د. الحجرف إن هيئة أسواق المال حرصت على تقديم الرأي الفني لتخرج التعديلات في صيغتها الجديدة لتحاكي أفضل الممارسات العالمية وتحافظ على قوة الهيئة على مستوى ممارسة دورها الرقابي والتنظيمي. وجاءت أبرز التعديلات في منح الهيئة سلطات استثنائية لكل ما يتعلق بالأوراق المالية حيث تم حصرها لدى الهيئة دون القوانين الأخرى كقانون الشركات. ومن أبرز التعديلات، تم

نعم... للهيئة أن تضع القواعد التي تنظم التنفيذ على الأوراق المالية، متوقفاً أن ترحب البنوك بهذا الأمر بشكل كبير. **بومعري: سلطات استثنائية خاصة بتنفيذ تسييل الأسهم** علّق استاذ القانون الجنائي للأعمال التجارية وأسواق المال د.حسين بومعري قائلاً: إن التعديلات على قانون هيئة أسواق المال أعطت الهيئة سلطة على قانون هيئة أسواق المال أعطت الهيئة سلطة استثنائية ضخمة، سيكون أثرها كبيراً جداً. وخص بالتعديلات موضوع تنفيذ الأحكام للأسهم المرهونة قائلاً: سيكون التنفيذ على الأوراق المالية بيد الهيئة التجارية المنصوص عليها بالفصل الثالث من قانون التجارة «الرهن التجاري»، أو الكتاب الثالث من قانون المرافعات «التفويض»، وهو أمر سيختصر الإجراءات القضائية الطويلة لتنفيذ البنوك أحكام التسييل. وقال إن ذلك سيرفع من رهن الأوراق المالية مقابل القروض لدى البنوك وانعكاساته ستكون إيجابية على القطاع المصرفي.

وأكد د. الحجرف حرص هيئة أسواق المال على تضمين المادة 150 مكرراً المتعلقة بالضرائب، بحيث تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وجميع الأوراق المالية المماثلة أيضاً كانت الجهة المصدرة لها. وقال في هذا السياق إن هذا الأمر يهدف إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمر الأجنبي. وقرار الضريبة على أرباح الشركات المحلية البالغ 15% لم يكن مفعلاً حسب تصريح سابق لـ«الانباء» لأحمد بركات،

إعفاء البورصة من الضريبة على أرباح الأوراق المالية، ورفع نسبة الاستثمار الأجنبي في شركة سوق الكويت للأوراق المالية إلى 44% مع إمكانية أن يتقدم مشغل عالمي واحد للمنافسة عليها، وتنفيذ أحكام تسييل الاسهم المضمونة لدى البنوك، وإصدار الهيئة قواعد شركات ذات الأغراض الخاصة SPV دون التقييد بأحكام قانون الشركات، وإصدار نظام خاص بصناعة سوق، وتعديل بعض المواد الخاصة بتجريم التداولات. وتوقع الحجرف أن يتم

## أبرز التعديلات

# لا ضرائب على الأرباح.. وتسييل الأسهم المضمونة لدى الهيئة

شريف حمدي

- تملك الأسهم.
- تظل نسبة الـ 50% المخصصة للاكتتاب العام لجميع المواطنين كما هي قبل التعديلات، على أن يتم تسديد قيمة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للهيئة وفقاً للإجراءات التي تحددها دون أي فوائد أو رسوم أو أي زيادة فوق سعر السهم في تاريخ الاكتتاب.
- التنفيذ على الورقة المالية المضمونة لدى البنوك أصبح لدى هيئة الأسواق، وبالتالي يمكن للبنوك إعطاء قروض أكبر بضمن الأسهم اليوم حيث إجراءات تنفيذ الأحكام أصبح أسهل من السابق.
- إصدار الهيئة قواعد شركات ذات الأغراض الخاصة SPV دون التقييد بأحكام قانون الشركات.
- تصدر الهيئة نظاماً خاصاً بصناعة سوق.
- تعديل المواد 118 و122 الخاصة بتجريم التداولات، حيث أضيف للمادة 118 «كل مطلع قام ببيع أو شراء ورقة مالية أثناء حيازته لمعلومات داخلية عنها» وأضيف للمادة 122 عبارة «كل من ثبت قيامه عمداً».
- بالنسبة لمسألة شروط الاستحواذ على كامل الأسهم، تم الإبقاء على نسبة 30% لفرص الاستحواذ، مع بعض الاستثناءات مثل رفع رأس المال أو وراث أو رسملة الدين أو عدم دخول في أحقية الاكتتاب برفع رأس المال.

تأتي أهمية التعديلات في الجانب الفني والاستثناءات التي حصلت عليها هيئة أسواق المال لتحفيز الاستثمارات بالبورصة والاستثمار الأجنبي، وليس فقط ملف الجرائم على التداولات الذي تم التركيز عليه أخيراً، وأبرز التعديلات كالتالي:

- تم إعفاء البورصة من الضريبة المقررة على أرباح أسهم الشركات المدرجة بالبورصة وكذلك عوائدها والسندات وصكوك التمويل وجميع الأوراق المالية أي كانت الجهة المصدرة لها (هناك ضريبة على الشركات 15% غير مفعلة منذ سنوات لأسباب سياسية، وهذا الأمر سيشجع الاستثمارات الأجنبية ودخول الشركات العائلية الكويتية الضخمة للبورصة لتستفيد من إلغاء الضريبة، حيث إن الضريبة غير المفعلة مفروضة على الشركات المحلية والأجنبية).
- رفع نسبة الاستثمار الأجنبي في شركة البورصة إلى 44% وإمكانية أن يتقدم مشغل عالمي واحد، وأن تضع الهيئة الشروط والضوابط اللازم توافرها في المرشحين، ويرسى المزارد على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافاً إليها مصايف التأسيس إن وجدت.
- تحديد نسبة لا تقل عن 6% ولا تزيد على 24% تخصص للجهات العامة التي يحق لها



إقرار تعديلات قانون هيئة أسواق المال انعكس إيجاباً على السوق.. وفي الصورة أحد المستثمرين مبتسماً بالتعديلات (أحمد علي)

## استقالة رئيس الخزنة من «بيتك»

أعلن بيت التمويل الكويتي أن روبن عمر فيرنانديز - رئيس الخزنة - قد تقدم باستقالته من البنك اعتباراً من 30 مارس الماضي بناءً على طلبه ولأسباب خاصة.

## إعفاء «زين» من دفع 162 مليون دولار لهيئة الاتصالات العراقية

ذكرت شركة «زين» إن مجلس الطعن التابع لهيئة الإعلام والاتصالات العراقية قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 أبريل، إسقاط قرار المدير التنفيذي للهيئة والقاضي بإلزام شركة زين العراق بدفع مبلغ المطالبة 162 مليون دولار، وهي تمثل ما زعمت «الهيئة» أنه حصنتها من إيرادات زين العراق ناشئة عن استخدام أرقام غير موافق عليها من قبل الهيئة، وذلك حسب بيان منشور على موقع البورصة أمس. وأضافت أنه وبالإشارة إلى الإفصاح السابق المؤرخ في 2 مارس 2015، والمتعلق بمطالبة هيئة الإعلام والاتصالات العراقية لشركة «زين» العراقية، بمبلغ 162 مليون دولار كغرامة، بسبب قيام الأخيرة باستخدام خمسة نطاقات لأرقام المشتركين دون موافقة مسبقة من الهيئة على مثل هذا الاستخدام، الأمر الذي حدا بالشركة إلى تقديم طعن أمام لجنة الاستماع التابعة للهيئة، حسب ما تنص عليه قواعد الهيئة، موضحة أن لجنة الاستماع أصدرت قرارها برفض الطعن المقدم من شركة «زين» العراقية، وتأييد دفع مبلغ الغرامة، وهذا الحكم غير نهائي، وسوف تقوم الشركة بالطعن عليه أمام محكمة التمييز لاحقاً.

# أكبر عملية تنقلات في «البتترول الوطنية»

أحمد مغربي



محمد المطيري

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة أن شركة البترول الوطنية اعتمدت أمس قراراً بإجراء مجموعة من التغييرات المهمة من الشركة في واحدة من أكبر عملية التنقلات في «البتترول الوطنية» منذ سنوات. وفي التفاصيل، أن الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية محمد المطيري اعتمد أمس قراراً رقم 3 لسنة 2015 تضمن مجموعة كبيرة من التنقلات والتي من أبرزها تعيين عبدالرحمن العليان مديراً لدائرة التدريب والتطوير الوظيفي على أن يكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، كما تم

- استحداث وظيفة مدير تنسيق التشغيل لمشروع الوقود البيئي.. وفيما يلي تفاصيل القرار:
- 1 - يعين عبدالرحمن عبدالعزيز العليان «مدير دائرة التدريب والتطوير الوظيفي» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية.
- 2 - استحداث وظيفة «مدير تنسيق التشغيل لمشروع الوقود البيئي» وينقل علي محمد العجمي «ليكون مديراً لها ومسؤولاً مباشر أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية».
- 3 - يعين صلاح حبيب الخياط «مدير دائرة العمليات - مصفاة ميناء عبدالله» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية.
- 4 - ينقل وليد أديب الفواص لوظيفة «مدير دائرة التشغيل الأمثل» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والتسويق المحلي.
- 5 - ينقل فرحان ساري العنزي لوظيفة «مدير دائرة الخدمات الفنية - مصفاة الشعيبة» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية.
- 6 - ينقل فالح حسن الحربي لوظيفة «مدير دائرة المشاركة» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع.
- 7 - ينقل عبدالحكيم إسماعيل لوظيفة «مدير دائرة ضمان الجودة - مصفاة الشعيبة» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية.
- 8 - ينقل سليمان سلطان محمد لوظيفة «مدير إدارة ضمان الجودة - مصفاة ميناء الإحمدي» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة.
- 9 - ينقل صالح سعود الرخيص لوظيفة «مدير دائرة الخدمات» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة.
- 10 - تنقل خالد سعد المطيري لوظيفة «مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام» وتكون مسؤولة مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة.
- 11 - ينقل محمد سعود الشمري لوظيفة «مدير دائرة الصيانة - مصفاة الشعيبة» ويكون مسؤولاً مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية.